|  |  |
| --- | --- |
| **الدورة الاستثنائية للمجلس 2023بوخارست، 14 أكتوبر 2022** |  |
|  |  |
|  |  |
|  | **الوثيقة C22/EXT/9-A** |
| **3 نوفمبر 2022** |
| **الأصل: بالإنكليزية** |
|  |
| محضر موجزللدورة الاستثنائية للمجلس |
| الجمعة، 14 أكتوبر 2022، من الساعة 0935 إلى الساعة 1355 |
| **الرئيس:** السيد س. مارتينيز (باراغواي) |

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
|  | موضوعات المناقشة | الوثائق |
| 1 | **افتتاح الدورة وكلمة الأمين العام** | - |
| 2 | **تقدير رئيسة اللجنة الدائمة للتنظيم والإدارة المنتهية ولايتها** | - |
| 3 | انتخاب رئيس الدورة الاستثنائية للمجلس ورئيس المجلس في دورته لعام 2023 ونائب الرئيس | - |
| 4 | كلمة الرئيس | - |
| 5 | انتخاب رئيس اللجنة الدائمة للتنظيم والإدارة ونائبَيه |  |
| 6 | عجز متوقع محتمل في تنفيذ ميزانية عام 2022 | [C23/EXT/4](https://www.itu.int/md/S22-CEXT23-C-0004/en) |
| 7 | قرارات مؤتمر المندوبين المفوضين التي تدعو المجلس إلى اتخاذ إجراءات في دورته الاستثنائية | [C23/EXT/3](https://www.itu.int/md/S22-CEXT23-C-0003/en) |
| 8 | إنشاء فريق خبراء تابع للمجلس لمراجعة جدول رسوم المعالجة - المقرر 482 | [C23/EXT/5](https://www.itu.int/md/S22-CEXT23-C-0005/en) |
| 9 | تعيين ممثلي الدول الأعضاء في المجلس في لجنة المعاشات التقاعدية للاتحاد | [C23/EXT/2](https://www.itu.int/md/S22-CEXT23-C-0002/en) |
| 10 | تعيين رؤساء أفرقة العمل التابعة للمجلس ورؤساء أفرقة الخبراء، ونوابهم | - |
| 11 | **الاختتام** | - |

# 1 افتتاح الدورة وكلمة الأمين العام

1.1 رحب الأمين العام بالمشاركين، ولا سيما الأعضاء الجدد، وأعلن افتتاح الدورة الاستثنائية للمجلس. وأدلى بكلمة يرد نصها في الموقع التالي:
<https://www.itu.int/en/council/2023/Documents/SG_Opening_Remarks_C23_Ext.docx>.

# 2 تقدير رئيسة اللجنة الدائمة للتنظيم والإدارة المنتهية ولايتها

1.2 **قدم الأمين العام إلى السيدة ستيللا إريبور، رئيسة اللجنة الدائمة للتنظيم والإدارة المنتهية ولايتها، شهادة تقدير.**

# 3 انتخاب رئيس الدورة الاستثنائية للمجلس ورئيس المجلس في دورته لعام 2023 ونائب الرئيس

1.3 ذكّر الأمين العام بأن نائب رئيس المجلس يتولى تقليدياً منصب الرئيس في العام التالي، واقترح أن ينتخب المجلس السيد س. مارتينيز (باراغواي) رئيساً للمجلس في دورته الاستثنائية ودورته لعام 2023.

2.3 **انتُخب السيد س. مارتينيز** **بالتزكية وتولى الرئاسة.**

3.3 وقال الأمين العام إنه وفقاً لمبدأ التناوب الجغرافي، ينبغي أن يتولى بلد من المنطقة باء (أوروبا الغربية) منصب نائب رئيس المجلس في دورته لعام 2023. وعقب المشاورات، اقترح أن يتولى السيد ف. سوفاج (فرنسا) منصب نائب رئيس المجلس في دورته لعام 2023.

4.3 **فانتُخب السيد ف. سوفاج بالتزكية.**

5.3 وهنّأ العديد من أعضاء المجلس الرئيس ونائبه على تعيينهما ورحبوا بحرارة بأعضاء المجلس الجدد.

# 4 كلمة الرئيس

1.4 ألقى الرئيس الكلمة التي يرد نصها في الموقع التالي:
<https://www.itu.int/en/council/2023/Documents/Chair_Opening_speech_C23-Ext-e.docx>.

# 5 انتخاب رئيس اللجنة الدائمة للتنظيم والإدارة ونائبَيه

1.5 ذكّر الأمين العام بأن رئيس اللجنة الدائمة للتنظيم والإدارة ونائبيه يُنتَخبون لولاية تبلغ مدتها عامين ضماناً لدرجة من الاستمرارية واحترام مبدأي التناوب والتمثيل الجغرافي. وعقب المشاورات، اقتَرح انتخاب السيد د.–أو. فون دير إمدين (سويسرا) رئيساً للجنة الدائمة واستمرار تولي السيدة أ. شارما (الهند) منصب نائبة الرئيس وانتخاب السيد ف. فيزيلي (الجمهورية التشيكية)، من المنطقة جيم نائباً لرئيس اللجنة الدائمة.

2.5 و**اتُّفِقَ** على ذلك.

# 6 عجز متوقع محتمل في تنفيذ ميزانية عام 2022 (الوثيقة [C23-EXT/4](https://www.itu.int/md/S22-CEXT23-C-0004/en))

1.6 قال رئيس دائرة إدارة الموارد المالية (FRMD)، في معرض تقديمه للوثيقة C23-EXT/4، إن العجز المتوقع المحتمل في تنفيذ ميزانية عام 2022 والبالغ 1,4 مليون فرنك سويسري تقريباً يرجع أساساً إلى نقص الإيرادات الناتج عن الانخفاض في استرداد التكاليف (أدت جائحة كوفيد-19 إلى صعوبة عقد أحداث تليكوم الاتحاد وخفض الطلب على معالجة بطاقات التبليغ عن الشبكات الساتلية). وبمجرد أن أصبحت الأمانة على علم بالحالة، اتخذت تدابير لخفض الإنفاق وتجميد بعض البعثات/التعيينات. وبينما كان لهذه التدابير تأثير كبير على أنشطة الاتحاد، فقد ساعدت أيضاً على تقليص العجز المحتمل من مبلغ أولي قدره 7 ملايين فرنك سويسري تقريباً إلى المبلغ المقدّر الحالي. وطُلب من المجلس اعتماد مشروع القرار الوارد في ملحق الوثيقة، والذي يأذن للأمين العام بأن يسحب، كملاذ أخير، مبلغاً لا يتجاوز 1,4 مليون فرنك سويسري من حساب الاحتياطي لموازنة ميزانية عام 2022، وفقاً للفقرة 3 من المادة 27 من اللوائح المالية والقواعد المالية.

2.6 واعترضت إحدى عضوات المجلس على مشروع القرار الذي رأت أنه يسعى للحصول على موافقة مسبقة للإنفاق بالعجز. وأشارت إلى أنه ينبغي للأمانة أن تستمر في اتخاذ تدابير لخفض الإنفاق حتى نهاية عام 2022، وينبغي اعتماد قرار عند معرفة المبلغ الدقيق للعجز.

3.6 ورداً على استفسار أحد أعضاء المجلس عما يترتب من آثار مالية على عدم اعتماد القرار، قال نائب الأمين العام إن فريق عمل تشكّل في أغسطس 2022 وضم نواب مديري المكاتب الثلاثة ورؤساء الدوائر التابعة للأمانة العامة قد خفض العجز الأولي المتوقع إلى أقل قليلاً من 1,4 مليون فرنك سويسري عن طريق إلغاء أو تأجيل تعيينات الاستشاريين والبعثات غير الحرجة. وأضاف أن أي تخفيضات أخرى في الإنفاق ستؤدي إلى إلغاء البعثات/التعيينات التي تعتبر حاسمة الأهمية لمهمة الاتحاد.

4.6 وطرح العديد من أعضاء المجلس عدداً من الأسئلة: أين يمكن الاطلاع على قائمة البعثات/التعيينات الحرجة وما الذي يؤهلها لأن تكون على هذا النحو؛ وهل يمكن سحب الأموال اللازمة لتغطية العجز من مصادر أخرى غير حساب الاحتياطي؛ وهل أدى تجميد بعض التعيينات إلى أن بعض الموظفين لم يعودوا يعملون مع الاتحاد وما التأثير الذي يترتب على ذلك؛ وما هي الخطط التي وضعت لتجديد حساب الاحتياطي؟

5.6 ورد نائب الأمين العام قائلاً إن فريق العمل ناقش قائمة البعثات/التعيينات الحرجة عبر sharepoint ونقل بعضها من الميزانية العادية إلى تمويل المشاريع والبعض الآخر إلى صندوق تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (في حالة دائرة خدمات المعلومات). وتم تعليق عقود الاستشاريين فقط، وليس عقود الموظفين.

6.6 وأيد أحد أعضاء المجلس الأسئلة التي طرحها المتحدثون السابقون. وأشار إلى أن القلق من العجز المتزايد في الاتحاد يتصاعد، ولا ينبغي مضاعفة العجز عن طريق السحب من الاحتياطيات التي قد تكون مطلوبة في وقت لاحق. وتريد الدول الأعضاء أن تكون داعمة للقيادة ولكنها لا ترغب في مجرد الموافقة على طلبات الإنفاق بالعجز. وسيتطلب المقترح المعروض حالياً على المجلس إجراء مشاورات أكثر تفصيلاً وبسرعة.

7.6 وقال أحد أعضاء المجلس إنه يرحب أيضاً بمزيد من المعلومات. وبالنظر إلى أن من المرجح أن يزداد العجز في السنوات القادمة، ينبغي أن يقوم المجلس بتكليف فريق العمل التابع للمجلس والمعني بالموارد المالية والبشرية (CWG‑FHR) باستعراض العملية التي يجري من خلالها إعداد الميزانية، من أجل ضمان ألا تكون الميزانية متوازنة فحسب، ولكن أن تكون واقعية أيضاً. كما ينبغي أن يكلف المجلس الفريق CWG-FHR بفحص كيف يمكن دمج الأنشطة الإلزامية غير الممولة (UMAC)، والتي تشكل بالفعل شكلاً من أشكال "النشاط المجمد"، في الميزانية - وهي مهمة صعبة ولكنه يثق أنها ليست مستحيلة.

8.6 وأشار رئيس دائرة إدارة الموارد المالية، في معرض رده على الأسئلة والتعليقات، إلى أنه بموجب أحكام اللوائح المالية والقواعد المالية، لا يمكن أن تنتهي السنة بعجز. وقد استعرض فريق العمل الذي أشار إليه نائب الأمين العام - وواصل الاستعراض على أساس أسبوعي - جميع التدابير الممكنة لخفض الإنفاق. وكان هناك بعض الأمل أيضاً في ارتفاع الإيرادات بحلول نهاية العام، ولا سيما فيما يتعلق باسترداد التكاليف. ويجب أن تعكس الميزانيات المستقبلية الدخل والإنفاق الحقيقيين؛ ولكن يجب تذكّر أنه تمت الموافقة على ميزانية 2022-2021 في عام 2019، قبل فترة طويلة من تفشي جائحة كوفيد‑19 غير المتوقعة. وسيكون من الصعب إعداد قائمة بالبعثات/التعيينات التي تم تجميدها؛ ومع ذلك، ينبغي للدول الأعضاء أن تطمئن إلى أن الأمانة تعمل مع جميع الأطراف المعنية لتقليص العجز. وفي معرض رده على التعليق المتعلق بالأنشطة الإلزامية غير الممولة، أشار إلى أن المبالغ المعنية تتعلق بالطلبات التكميلية التي لم تظهر في الخطة المالية الحالية. وأشار إلى أن الأنشطة الإلزامية غير الممولة والعجز المحتمل في تنفيذ الميزانية مسألتين منفصلتين.

9.6 وأضاف أن المجلس قد ينظر أيضاً في أن يأذن للأمين العام باستخدام الرصيد غير المستخدم من المبالغ المخصصة لأنشطة أخرى، مثل المراجعة الجنائية، لتغطية العجز.

10.6 ورحب العديد من أعضاء المجلس باقتراح إعادة تخصيص الأموال غير المنفقة وسألوا ما إذا كان يمكن إتاحة الأرقام قبل نهاية الاجتماع.

11.6 وأكدت مديرة مكتب تنمية الاتصالات أنه قد تم بذل كل جهد ممكن للحد من الإنفاق دون التأثير على استمرارية الأعمال وأن العجز كان نتيجة نقص الإيرادات وليس الإفراط في الإنفاق. ويمكن تعريف التدخلات الحرجة بأنها تلك التي تتم استجابة لاحتياجات الأعضاء. وفيما يتعلق بقطاع تنمية الاتصالات، فإن عدم تعويض العجز يعني أن بعض برامج المساعدة التقنية لمكتب تنمية الاتصالات سيلزم أن تتوقف، كما سيلزم إلغاء بعض أعمال تنمية القدرات التي كلف بها المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2022 وستتأثر الخطة التشغيلية للربع الرابع.

12.6 وقال مدير مكتب الاتصالات الراديوية إن عدم تعويض العجز سيجبر المكتب على إلغاء بعثات دعم الأعمال التحضيرية للأفرقة الإقليمية للمؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية لعام 2023 (WRC-23)، على سبيل المثال؛ كما سيؤثر على أنشطة بناء القدرات لبلدان جزر المحيط الهادئ.

13.6 وقال مدير مكتب تقييس الاتصالات إنه في حين أن قطاع تقييس الاتصالات كان أقل تأثراً بتخفيضات الإنفاق مقارنةً بالقطاعين الآخرين، فقد يتعين عليه إلغاء بعثات إلى مجموعات إقليمية معينة ومنظمات التقييس الرئيسية؛ وقد جمد بالفعل عدداً من العقود القصيرة الأجل.

14.6 وقال العديد من أعضاء المجلس إن جهود الأمانة لتقليل العجز جديرة بالثناء، ولا سيما في عام شهد عقد ثلاثة مؤتمرات رئيسية. وأشاروا إلى أن جميع الأنشطة التي وصفها المديرون الثلاثة ذات أهمية كبيرة، وبالتالي ينبغي على المجلس الموافقة على القرار دون تأخير، بما يضمن أن يكون لدى الاتحاد الأموال التي يحتاج إليها لمواصلة المشاريع الجارية. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تلتمس الأمانة مزيداً من السبل لخفض الإنفاق.

15.6 وبالنسبة لأحد أعضاء المجلس، كان العجز ناتجاً في جزء منه عن عدم إيلاء الاهتمام الواجب للرقمين 488 و489 من الاتفاقية واللذين يجب بموجبهما تحليل جميع القرارات في ضوء آثارها المالية. ووافق أيضاً على اقتراح استخدام رصيد المبلغ المخصص للمراجعة الجنائية من أجل استيعاب العجز وطلب إتاحة الأرقام ذات الصلة قبل نهاية الاجتماع.

16.6 وقالت إحدى عضوات المجلس، مشيرة إلى المساهمة (الوثيقة C22/103) التي قدمتها إدارتها إلى الاجتماع الأخير لدورة المجلس لعام 2022 وإلى مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2022 بشأن الميزانية السليمة والمتوازنة للاتحاد، إن اعتبارات الموارد البشرية ينبغي أن تحظى بالأسبقية وأنه ينبغي سحب الأموال من حساب الاحتياطي لأغراض هادفة فقط.

17.6 وأكد الأمين العام على الطبيعة الاستثنائية للوضع القائم. وأوضح أنه بمجرد إبلاغه بالوضع في نهاية شهر أغسطس، عمد إلى تعليق جميع اتفاقات الخدمات الخاصة وبعثات الموظفين وتقييد بعض العمليات الأخرى. فبعد خفض العجز المحتمل من 7 ملايين فرنك سويسري إلى 4,2 مليون فرنك سويسري وأخيراً إلى 1,4 مليون فرنك سويسري، لا تزال الأمانة تأمل في زيادة الإيرادات المتأتية من استرداد التكاليف في الأشهر الثلاثة المقبلة، ولكنها ستواصل تحديد الوفورات المحتملة وتأجيل الإنفاق غير الحرج في هذه الأثناء. وقد استرعت الأمانة انتباه المجلس إلى الحالة لأنه من المهم ألا تتأثر أنشطة الربع الرابع أكثر من غيرها من أجل استمرارية الأعمال. وليس من الممكن أن تتوقف بالكامل هذه الأعمال المخطط القيام بها في الربع الأخير.

18.6 وقال أحد أعضاء المجلس إن من المهم النظر في المسألة من وجهة نظر المخاطر التي تنطوي عليها. ويجب أن يتأكد أعضاء المجلس من أن مخاطر السحب من حساب الاحتياطي أقل من مخاطر إلغاء أنشطة معينة.

19.6 ووافقت عضوة أخرى من عضوات المجلس على ذلك، مضيفة أنه في ضوء المناقشات التي جرت في مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2022 بشأن توصيل غير الموصولين وسد الفجوة الرقمية، خُلص إلى أن المخاطر السياسية التي ينطوي عليها وقف الأنشطة مرتفعة للغاية. وأشارت إلى أنها تؤيد السحب من حساب الاحتياطي ولكنها طلبت أيضاً مزيداً من المعلومات عن إمكانية تغطية العجز باستخدام أموال أخرى.

20.6 وأشار رئيس دائرة إدارة الموارد المالية إلى أن رصيد حساب الاحتياطي في 31 ديسمبر 2021 بلغ 27,5 مليون فرنك سويسري، أي 16,8 في المائة من إجمالي الميزانية، وهو أعلى بكثير من الحد الأدنى البالغ 6 في المائة (ما يعادل 9 ملايين فرنك سويسري) المنصوص عليه في المقرر 5 (المراجَع في بوخارست، 2022). كما استرعى الانتباه إلى الوثيقة C22/102(Rev.1)، المقدمة إلى الاجتماع الأخير لدورة المجلس لعام 2022، والتي تضمنت معلومات كاملة عن معدل التنفيذ المتوقع، وتفسيرات للوضع المالي، والتوقعات حتى نهاية العام، ووصف التدابير المتخذة لتحقيق ميزانية متوازنة.

21.6 وقال العديد من أعضاء المجلس إنه كان سيكون من المفيد أن يتم الحصول على شرح أوضح في الوثيقة C23‑EXT/4 بشأن كيف تم الوصول إلى رقم 1,4 مليون فرنك سويسري. إذ لم يكن من السهل دائماً على أعضاء المجلس تجميع المعلومات المتوفرة في الوثائق التي أُعدت لاجتماعات مختلفة.

22.6 وأشار رئيس دائرة إدارة الموارد المالية إلى أنه يمكن تعويض جزء من العجز باستخدام أرصدة المبالغ المخصصة لتحليل الحضور الإقليمي (82 000 فرنك سويسري) وللمراجعة الجنائية التي أجريت بعد حالة احتيال (650 000 فرنك سويسري). وفي هذه الحالة، يمكن أن يطلب الأمين العام من المجلس الإذن بإعادة تخصيص هذه الأموال لتنفيذ ميزانية 2022، وسحب 700 000 فرنك سويسري من حساب الاحتياطي فقط إذا استمر عجز الميزانية في نهاية العام. وتحقيقاً لهذه الغاية، اقترح أن يتم استبدال الفقرة الحالية التي تلي "*يقرر*" في مشروع القرار بعبارة "أنه يجوز حجز مبلغ 700 000 فرنك سويسري في حساب الاحتياطي ليستخدمه الأمين العام إذا ظل هناك عجز في نهاية العام في تنفيذ ميزانية عام 2022".

23.6 وقال أحد أعضاء المجلس إنه على الرغم من عدم اعتراضه على المقترح، فإن الغرض من حساب الاحتياطي، بموجب الاتفاقية، هو تغطية النفقات الأساسية وضمان ألا يكون على الاتحاد أي ديون. ومع ذلك، من الصعب على الدول الأعضاء تحديد ما إذا كانت الأنشطة التي سيتم تمويلها بموجب مشروع القرار أساسية في طبيعتها أم لا. كما أنه من غير الواضح ما إذا كانت اللوائح المالية والقواعد المالية تسمح بتحويل الأموال بالطريقة المقترحة. وعلى غرار المنظمات الأخرى، ينبغي أن ينظر الاتحاد في وقف الأنشطة التي لم يعد التمويل متاحاً لها.

24.6 وطلب أحد أعضاء المجلس من الأمين العام تحديد سبل تحسين وزيادة إيرادات الاتحاد.

25.6 وشدد عضو آخر من أعضاء المجلس على الحاجة إلى تجنب تكرار الموقف، فاقترح تعديلين إضافيين على مشروع القرار: إدراج فقرة ثانية تحت "*وقد أخذ علماً*"، نصها "بالحاجة إلى تحسين الإدارة المالية التي أظهرها هذا الوضع"؛ وإدراج فقرة ثانية تحت "*يقرر*"، نصها "مطالبة الأمين العام باتخاذ تدابير لتعزيز الإدارة المالية وتقديم تقرير عن التدابير المتخذة إلى دورة المجلس لعام 2023".

26.6 وأيد أحد أعضاء المجلس مقترح إضافة فقرة ثانية تحت "*يقرر*".

27.6 وأشادت عضوة أخرى من عضوات المجلس بالجهود التي تبذلها الأمانة لتقليل المبلغ الذي سيتم سحبه من حساب الاحتياطي إلى أدنى حد كمسألة إدارة حكيمة. واقترحت الاستعاضة عن عبارة "حجز في" بعبارة "سحب من" في التعديل المقترح، حتى لا تضطر الأمانة إلى العودة إلى المجلس للموافقة على السحب.

28.6 و**اعتُمد** مشروع القرار الوارد في الوثيقة C23-EXT/4 بصيغته المعدَّلة.

29.6 وقال الرئيس إنه يفهم أن المجلس يرغب في الإذن للأمين العام باستخدام رصيد الأموال المخصصة للمراجعة الجنائية وتحليل الحضور الإقليمي لتعويض العجز المتوقع في تنفيذ ميزانية عام 2022.

30.6 و**اتُّفِقَ** على ذلك.

31.6 وشكر الأمين العام أعضاء المجلس على دعمهم واقتراحاتهم المفيدة.

# 7 قرارات مؤتمر المندوبين المفوضين التي تدعو المجلس إلى اتخاذ إجراءات في دورته الاستثنائية (الوثيقة [C23/EXT/3](https://www.itu.int/md/S22-CEXT23-C-0003/en))

1.7 أشار رئيس دائرة إدارة الموارد المالية، في معرض تقديمه للوثيقة C23-EXT/3، إلى أن مؤتمر المندوبين المفوضين وافق في المقرر 5 (المراجَع في بوخارست، 2022) على الإذن بسحب 6 ملايين فرنك سويسري من حساب الاحتياطي كحد أقصى لتمويل نظام الإنهاء الطوعي/المتفق عليه للخدمة والتقاعد المبكر. وبما أن تكاليف الموظفين تمثل حوالي 80 في المائة من ميزانية الاتحاد، فإن مثل هذا النظام هو الأداة الأكثر كفاءة لتقليل نفقات الاتحاد ومساعدته على التغلب على الصعوبات المالية التي يواجهها. وُدعي المجلس إلى اعتماد مشروع القرار الملحق بالوثيقة C23-EXT/3.

2.7 ورحب أعضاء المجلس بالجهود التي تبذلها الأمانة لمساعدة الاتحاد على التغلب على الوضع المالي الصعب. وأشار أحد أعضاء المجلس إلى أنه عندما تم تنفيذ مثل هذا النظام في عام 2014، انخفض عدد الموظفين في البداية ولكنه زاد بعد ذلك، مما يشير إلى أن الوفورات قد تحققت على المدى القصير فقط. ومن أجل تحقيق وفورات على المدى الطويل، يمكن أن يكلف المجلس الأمين العام بتجميد الوظائف الشاغرة بموجب هذا النظام ووضع معايير واضحة لإعادة شَغلها، نظراً لأن إعادة تعيين الموظفين سيحد من الوفورات التي تتحقق. كما ينبغي أن يكلف المجلس الأمين العام بتخصيص الوفورات الناتجة عن هذا النظام، على سبيل الأولوية، للبرامج ذات الأهمية الاستراتيجية للاتحاد، مثل استمرارية الأعمال وإدارة المعلومات.

3.7 ورداً على أسئلة من أعضاء المجلس، أشار رئيس دائرة إدارة الموارد المالية إلى أنه تم تنفيذ نظام مماثل في عام 2019 وخُصص بموجبه ما يعادل راتب 12 شهراً لكل فرد؛ وعلى هذا الأساس، من المتوقع أن يتراوح متوسط ​​تكاليف إنهاء الخدمة المبكر ما بين 125 000 و150 000 فرنك سويسري للفرد. وفيما يتعلق بالسيولة في حساب الاحتياطي، قال إن الاتحاد لا يقوم بالمضاربة. والمدة القصوى لأي استثمار مالي تبلغ 12 شهراً، والعائد مضمون. وبالنظر إلى قيمة الفرنك السويسري، فقد نُفذت بعض الاستثمارات بالدولار واليورو لتوليد عائد أعلى وتعويض سعر الفائدة السالب. وبعد وضع نظام للإنهاء الطوعي للخدمة والتقاعد المبكر، سيحدد الأمين العام المعايير بالتشاور مع موظفي الاتحاد وإدراجها في أمر إداري. ولا تتم الموافقة على طلبات الإنهاء الطوعي للخدمة إلا إذا تبين أنها في مصلحة الاتحاد، أي إذا كان من الممكن تجميد الوظيفة على المدى الطويل أو شغلها بدرجة أقل. ويمكن أيضاً أن يكون الاستعانة بمصادر خارجية لأنشطة معينة خياراً إذا كان ذلك أكثر فعالية من حيث التكاليف. وستتوقف مساهمة الاتحاد في صندوق المعاشات التقاعدية عند تقاعد الفرد، على الرغم من أن الاتحاد سيظل مضطراً للمساهمة في نظام التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، الذي تنعكس تكاليفه في مشروع الميزانية لفترة السنتين.

4.7 وطلب بعض أعضاء المجلس توضيح آثار تجميد الوظائف على المدى الطويل أو شغلها بدرجة أقل على كفاءة الاتحاد وعمله ومعايير الأهلية وإمكانية تطبيق النظام. وإذا تم ترقية الموظفين داخلياً لشغل المناصب العليا، يمكن أن تقل احتمالات تحقيق وفورات. وشدد عضو آخر من أعضاء المجلس على ضرورة توخي الحذر لضمان ألا يترك الموظفون من أصحاب أعلى المواهب الاتحاد من خلال مثل هذا النظام.

5.7 وأشار أعضاء آخرون في المجلس إلى أن المبلغ المقترح سحبه من حساب الاحتياطي في ضوء القرارات التي اتخذها المجلس في هذا الاجتماع كبير، حيث بلغ في مجموعه نحو 24 في المائة من قيمته (700 000 فرنك سويسري بموجب بند جدول الأعمال السابق و6 ملايين فرنك سويسري بموجب بند جدول الأعمال الحالي). وقال أحد الأعضاء إنه ينبغي للأمانة أن تبلغ المجلس بالآلية التي ستُستخدم لاسترداد المبلغ والمبلغ الدقيق الذي سيتم سحبه في نهاية العام. واقترح عضو آخر من أعضاء المجلس أن يستمر نظام الإنهاء الطوعي للخدمة والتقاعد المبكر بين عامي 2023 و2024 لتخفيف الضغوط على تنفيذ الميزانية في عام 2023.

6.7 وسأل أحد أعضاء المجلس عن سبب وجود عبء إنفاق مخطط قدره 6 ملايين فرنك سويسري لتمويل نظام الإنهاء الطوعي للخدمة والتقاعد المبكر، في ضوء العجز المتوقع البالغ 1,4 مليون فرنك سويسري في ميزانية عام 2022. وفي حين أنه يؤيد المفهوم، فسيكون من الأفضل الحصول على فكرة عن عدد الموظفين في كل قطاع المحتمل أن يستفيدوا من مثل هذا النظام قبل تقدير المبلغ المطلوب. وينبغي أيضاً استشارة الموظفين بشأن النظام. ويمكن مناقشة التفاصيل بما في ذلك التأثير المتوقع على الميزانية بمزيد من التفصيل في إطار الفريق CWG-FHR.

7.7 وقال رئيس دائرة إدارة الموارد المالية، رداً على أسئلة أخرى، إنه بمجرد موافقة المجلس على السحب من حساب الاحتياطي، ستبدأ الإدارة مناقشات بشأن النظام مع مجلس الموظفين ومديري المكاتب الثلاثة ورؤساء الدوائر التابعة للأمانة العامة، كما فعلت في مناسبات أخرى منذ مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2002. وسترد المعايير في أمر إداري. وسيُنظر في تأثير ذلك على أنشطة الاتحاد، وسيتعين أن تكون أي حالات إنهاء خدمة للموظفين مفيدة للاتحاد والموظف المعني. وأشار رئيس الدائرة إلى مشروع القرار الذي اعتمده المجلس في إطار البند السابق، فقال إنه إذا استمر العجز في تنفيذ ميزانية عام 2022 في نهاية العام، يؤذن للأمين العام باستخدام ما يصل إلى 700 000 فرنك سويسري من حساب الاحتياطي. وفي مشروع القرار قيد النظر حالياً، سيأذن المجلس للأمين العام بسحب مبلغ لا يتجاوز 6 ملايين فرنك سويسري من حساب الاحتياطي لتمويل نظام الإنهاء الطوعي/المتفق عليه للخدمة والتقاعد المبكر. وسيغطي الفترة 2027-2023.

8.7 وقال رئيس دائرة إدارة الموارد البشرية (HRMD) إن القواعد المتعلقة بمن يمكنه التقدم بطلب للاستفادة من النظام محددة للغاية وأي طلبات تُقبَل يجب أن تكون مفيدة للاتحاد. وقد تكون هناك حالات لا يريد فيها الاتحاد أن يفقد الوظيفة أو الموهبة، وسيتوخى الحذر للحفاظ على العمليات عند المستوى الصحيح. وسيوفر النظام مرونة في حالة الحاجة إلى إعادة الهيكلة أو اعتماد نهج أنسب لخفض عدد الموظفين وسيساعد على تجنب صعوبات الميزانية في المستقبل.

9.7 وأشار الأمين العام إلى أن الاتحاد نفذ أنظمة الإنهاء الطوعي للخدمة في الماضي. وعلى الرغم من أن مؤتمر المندوبين المفوضين يأذن بذلك، إلا أنه لم يسحب أي أموال من حساب الاحتياطي لمثل هذا النظام بين عامي 2015 و2018، ولكن في عام 2019 فقط. وقد وضعت الإدارة معايير واضحة بالتشاور مع مجلس الموظفين، ويطبق النظام على الموظفين العاملين بموجب عقود دائمة ويتبقى أكثر من سنة على انتهائها. ويحتاج فريق الإدارة الجديد إلى قرار من المجلس قبل المضي قدماً في وضع نظام جديد في عام 2023. وستُراعى شواغل وتوقعات أعضاء المجلس. وإذا مُنح الإذن، سيتم اطلاع المجلس على تنفيذ النظام وسيُبذل كل جهد ممكن لضمان تحقيق مصالح الاتحاد على أكمل وجه.

10.7 و**اعتُمد** مشروع القرار الملحق بالوثيقة C22-EXT/3.

11.7 وشدد أحد أعضاء المجلس، معلقاً على سير المناقشة، على أنه يجب تلبية جميع طلبات أعضاء المجلس لأخذ الكلمة على قدم المساواة.

# 8 إنشاء فريق خبراء تابع للمجلس لمراجعة جدول رسوم المعالجة - المقرر 482 (الوثيقة [C23/EXT/5](https://www.itu.int/md/S22-CEXT23-C-0005/en))

1.8 أشار رئيس دائرة إدارة الموارد المالية، في معرض تقديمه للوثيقة C23-EXT/5، إلى أنه بالنظر إلى القدر الكبير من الوقت الإضافي والموارد الإضافية المطلوبة لمعالجة بطاقات التبليغ عن الشبكات الساتلية في الفترة الأخيرة والزيادات المختلفة في التكاليف، فإن إيرادات استرداد التكاليف لم تعد تغطي جميع تكاليف معالجة بطاقات التبليغ. ولذلك، يُدعى المجلس إلى إنشاء فريق خبراء تابع للمجلس لاستعراض جدول رسوم المعالجة المطبق على بطاقات التبليغ عن الشبكات الساتلية. ويرد مشروع مقرر ومشروع اختصاصات في ملحق الوثيقة.

2.8 وقال مدير مكتب الاتصالات الراديوية إن العديد من أعضاء المجلس قد اتصلوا به لطلب مزيد من الوقت للتشاور قبل النظر في هذه المسألة. وفي حين أُعيد تشكيل فريق الخبراء هذا في الماضي عندما كان هناك فرق واضح بين إيرادات استرداد التكاليف والتكاليف الفعلية، فإنه لا توجد حاجة ملحة إلى القيام بذلك في هذا الاجتماع. واقترح دعوة مكتب الاتصالات الراديوية لإعداد تقرير للمجلس في دورته لعام 2023 بشأن الوضع والحاجة إلى إعادة تقييم خطة استرداد التكاليف المنصوص عليها في المقرر 482 (المعدّل في 2020). وإذا قرر المجلس في دورته لعام 2023 إعادة تشكيل فريق الخبراء أو إنشاء فريق جديد، فإن التقرير الذي يعده مكتب الاتصالات الراديوية بالفعل سيسهل عمله.

3.8 وأيد العديد من أعضاء المجلس النهج الذي طرحه مدير مكتب الاتصالات الراديوية، على الرغم من أن أحد أعضاء المجلس قال إنه مستعد للمضي قدماً مع توافق الآراء، ولكن من الأفضل إنشاء مثل هذا الفريق في هذا الاجتماع. وقال عضو آخر من أعضاء المجلس إن اختصاصات أي فريق من هذا القبيل ينبغي أن تتضمن جدولاً زمنياً للأنشطة.

4.8 وقال الرئيس إنه يفهم أن المجلس يرغب في دعوة مكتب الاتصالات الراديوية إلى تقديم تقرير إلى دورته لعام 2023 وتأجيل مواصلة النظر في المسألة حتى ذلك الوقت.

5.8 و**اتُّفِقَ** على ذلك.

# 9 تعيين ممثلي الدول الأعضاء في المجلس في لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الاتحاد (الوثيقة [C23/EXT/2](https://www.itu.int/md/S22-CEXT23-C-0002/en))

1.9 أشار رئيس دائرة إدارة الموارد البشرية، في معرض تقديمه للوثيقة C23-EXT/2، إلى أن لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الاتحاد هي هيئة قانونية مكونة من ممثلي الدول الأعضاء والإدارة والموظفين. وأضاف أنه مطلوب من المجلس في كل دورة استثنائية تلي مؤتمر المندوبين المفوّضين أن يعيّن ثلاث دول من دوله الأعضاء لتكون أعضاء في لجنة المعاشات التقاعدية وثلاث دول أعضاء أخرى كدول أعضاء مناوبة. وكما هو مبين في مشروع القرار الملحق بالوثيقة، اقتُرح أن تمثل الهند والجمهورية التشيكية والولايات المتحدة الدول الأعضاء بصفة أعضاء في لجنة المعاشات التقاعدية، وأن تكون السنغال وكندا وإيطاليا الدول الأعضاء المناوبة فيها. وتوجّه بالشكر إلى الدولة العضو المنتهية ولايتها، أي بوركينا فاصو، على عملها الممتاز ودعمها.

2.9 و**جرت الموافقة** على التعيينات المقترحة.

3.9 و**اعتُمد** مشروع القرار الوارد في ملحق الوثيقة C23-EXT/2، مع مراعاة التعيينات الموافَق عليها.

4.9 وتحدث عضو المجلس من الجمهورية التشيكية بصفته رئيس لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الاتحاد، وشكر بوركينا فاصو على عملها في اللجنة ورحب بالدولة العضو الجديدة، وهي السنغال. وأشار إلى أن لجنة المعاشات التقاعدية ستواصل العمل بما يحقق مصالح موظفي الاتحاد على أكمل وجه.

# 10 تعيين رؤساء أفرقة العمل التابعة للمجلس ورؤساء أفرقة الخبراء، ونوابهم

1.10 اقترح بعض أعضاء المجلس تأجيل مناقشة هذا البند إلى دورة المجلس لعام 2023 لمنح أعضاء المجلس والمجموعات الإقليمية مزيداً من الوقت للنظر في قائمة المرشحين. وربما لم يكن لدى أعضاء المجلس الجدد، على وجه الخصوص، الوقت الكافي للتشاور مع عواصمهم، وينبغي أن تتاح لهم الفرصة لمراعاتهم بشكل كامل في شغل المناصب. وقد تكون هناك ترشيحات أخرى وشيكة. وعلاوةً على ذلك، وردت بعض الترشيحات في وقت متأخر إلى حد ما، وتسعى بعض المناطق إلى إعادة التعيين في نفس المنصب. وشدد أحد أعضاء المجلس على أنه يجب إسناد قيادة أفرقة الخبراء هذه وفقاً لمبادئ التمثيل الجغرافي والتناوب المحتمل، بينما اقترح عضو آخر أنه ينبغي تعيين الرؤساء ونواب الرؤساء كمجموعة واحدة. وسأل أحد أعضاء المجلس عما إذا كان من الأفضل، في ضوء المناقشات السابقة بشأن الاستقرار المالي للاتحاد، تعيين رئيس ونواب رئيس الفريق CWG-FHR في هذا الاجتماع، خاصةً وأنه من المقرر أن يجتمع الفريق في فبراير. واقترح ممثل آخر أنه سيكون من الحكمة أيضاً المضي قدماً في تعيينات فريق الخبراء المعني بلوائح الاتصالات الدولية (EG-ITR)؛ وربما حُذف الفريق EG-ITR من القائمة المعروضة حالياً على المجلس لأن مؤتمر المندوبين المفوضين لم يتخذ قرار إعادة تشكيل الفريق إلا في اليوم السابق. وقال أحد أعضاء المجلس إن جميع أفرقة العمل التابعة للمجلس لها نفس القدر من الأهمية وأنه ينبغي تعيين قيادتها في نفس الوقت. وسأل بعض أعضاء المجلس كيف ستجتمع أفرقة العمل التابعة للمجلس في فبراير إذا لم يتم تعيين الرؤساء ونواب الرؤساء في هذا الاجتماع. ورأى آخرون أن أفرقة العمل يمكن أن تجتمع ببساطة بعد دورة المجلس لعام 2023 أو على هامشها بمجرد إجراء التعيينات.

2.10 وأقر الأمين العام بأن بعض الترشيحات وردت في وقت متأخر جداً وأن المشاورات قد تتطلب مزيداً من الوقت.

3.10 وسأل أحد أعضاء المجلس عما إذا كان من الممكن اتخاذ قرار بشأن رؤساء ونواب رؤساء أفرقة العمل التابعة للمجلس وأفرقة الخبراء عن طريق المراسلة. وقال أحد المراقبين، متحدثاً بصفته المنسق الإقليمي للكومنولث الإقليمي في مجال الاتصالات وكومنولث الدول المستقلة، إنه يلزم إجراء مزيد من المشاورات ووافق على إمكانية البت في المسألة عن طريق المراسلة على النحو المنصوص عليه في المادة 2.3 من النظام الداخلي للمجلس.

4.10 وقال عضوان من أعضاء المجلس إنهما لا يستطيعان دعم الاحتجاج بالمادة 3 من النظام الداخلي للمجلس، لافتين الانتباه إلى المادة 12. وأشارا إلى أن هناك أسباباً محددة وراء تعيين رؤساء أفرقة العمل التابعة للمجلس ونوابهم بالحضور الشخصي، بما في ذلك الحاجة إلى المناقشة وتحقيق توافق الآراء.

5.10 وفي ضوء المناقشة، اقترح الرئيس أن يوافق المجلس على تأجيل تعيين رؤساء ونواب رؤساء أفرقة العمل وأفرقة الخبراء التابعة للمجلس إلى دورة المجلس لعام 2023.

6.10 و**اتُّفِقَ** على ذلك.

# 11 الاختتام

1.11 توجّه الرئيس بالشكر إلى أعضاء المجلس على مشاركتهم واختتم الدورة الاستثنائية.

|  |  |
| --- | --- |
| الأمين العام:هولين جاو | الرئيس:السيد سيزار مارتينيز |

ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ